تغييرات مهمة في الشروط والأحكام:

التغيير الأول: تعديل بند الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق اهداف الصندوق

الصيغة الحالية:

كما سيتبنى الصندوق ايضاً الإستراتيجيات الرئيسة التالية لتحقيق أهدافه:

- الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية المتوافقة مع ضوابط الإستثمار الشرعية، المعتمدة من الهيئة الشرعية، وحقوق الأولوية لهذه الأسهم. كما أن الصندوق يتمتع بالمرونة لاستثمار أصوله في اكتتابات في الطروحات الأولية بأسواق الأسهم لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تتنوع استثمارات محفظة الصندوق من حيث عدد الشركات المستثمر فيها، وتنوع القطاعات، ورسملة تلك الشركات في السوق سواءً كانت أسهم مدرجة في السوق المالية السعودية أو اكتتابات في أسواق الأسهم لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بغرض تقليص مخاطر السوق الكامنة في تلك المحفظة.
- ويجوز للصندوق الاستثمار في صناديق أسواق النقد المطروحة طرحا عاما و تكون متوافقة لأحكام الشريعة في المملكة العربية السعودية والمرخصة من قبل هيئة السوق المالية أو في صفقات المرابحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي
- بحيث انه لا تتجاوز نسبة الاستثمار أكثر من 10% من الأوراق المالية المصدرة لأي مصدر واحد لمصلحة الصندوق العام. ولن يتم الاستثمار في أسهم الشركات في السوق الثانوي أو في أي سوق مالي غير السوق السعودي.
- أما بالنسبة للاكتتبات الاولية فيمكن للصندوق الاشتراك في الاكتتابات الاولية في السوق السعودي أو اي سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كما تم تعريف هذه الاسواق سابقا.

الصيغة الجديدة:

كما سيتبنى الصندوق ايضاً الإستراتيجيات الرئيسة التالية لتحقيق أهدافه:

- الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية المتوافقة مع ضوابط الاستثمار الشرعية، المعتمدة من الهيئة الشرعية، وحقوق الأولوية لهذه الأسهم. كما أن الصندوق يتمتع بالمرونة لاستثمار أصوله في اكتتابات في الطروحات الأولية في السوق المالية السعودية. .
- تتنوع استثمارات محفظة الصندوق من حيث عدد الشركات المستثمر فيها، وتنوع القطاعات، ورسملة تلك الشركات في السوق سواءً كانت أسهم مدرجة في السوق المالية السعودية أو اكتتابات في السوق المالية السعودية
- ويجوز للصندوق الاستثمار في صناديق أسواق النقد وصناديق المرابحات، وصناديق المتاجرة بالسلع المطروحة طرحا عاما و تكون متوافقة مع المعايير الشريعة في المملكة العربية السعودية والمرخصة من قبل هيئة السوق المالية أو في صفقات المرابحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي بحيث لا تتجاوز نسبة استثمار الصندوق 50% من صافي أصول الصندوق "إلا في الحالات الاستثنائية" كما هو موضح بالجدول أدناه. ، بحيث انه لا تتجاوز نسبة الاستثمار أكثر من 10% من الأوراق المالية المصدرة لأي مصدر واحد لمصلحة الصندوق العام. ولن يتم الاستثمار في أسهم الشركات في السوق الثانوي أو في أي سوق مالي غير السوق المالية السعودية.
- صناديق الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية. بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي أسواق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها) وصناديق الاستثمار في الأسهم المطروحة

للجمهور في إطار الطرح الأولي من قبل الشركات المقرر إدراجها في السوق المالية السعودية. كما يجوز للصندوق الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة ETF والمدارة من قبل مدير الصندوق أو غيره التي تستثمر في السوق المالية السعودية

- أي أداة أو أدوات مالية أخرى تتعلق بالأوراق المالية المذكورة أعلاه المدرجة أو التي ستدرج في السوق المالية السعودية والتي تتمثل في الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة (ريتس) وصناديق المؤشرات المتداولة وحقوق الأولوية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي سوق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها)؛
- صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس) المدارة من قبل مدير الصندوق أو أي مدير آخر، والمدرجة أو التي ستدرج في السوق المالية السعودية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي أسواق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها)؛

التغيير الثاني: تعديل بند جدول حدود الاستثمار

الصيغة الحالية:

وستكون حدود الاستثمار حسب نوع الاستثمار كما في الجدول التالي:

نوع الاستثمار	الحد الأدنى من أصول الصندوق	الحد الاعلى من أصول الصندوق
أسهم مدرجة في السوق المالية السعودية	0 %	100 %
حقوق الأولوية	0 %	100 %
اكتتابات في أسواق الأسهم لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0 %	100 %
صناديق أسواق النقد أو في صفقات المرابحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية التي تحت اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي	0 %	100 %
سيولة نقدية	0 %	60 %*

*في الحالات الاستثنائية

الصيغة الجديدة:

وستكون حدود الاستثمار حسب نوع الاستثمار كما في الجدول التالي:

نوع الاستثمار	الحد الأدنى من أصول الصندوق	الحد الاعلى من أصول الصندوق	الحد الأدنى أو الأعلى من أصول الصندوق في حال وجود أحد الحالات الاستثنائية*
أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي سوق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج أوراق الملكية العامة أو تداولها) أو أسهم صناديق الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية ((بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي أسواق أخرى قد تطلقها أو تنشئها	50%	100 %	0% كحد أدنى

الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها) وصناديق الاستثمار في الأسهم المطروحة للجمهور في إطار الطرح الأولي من قبل الشركات المقرر إدراجها في السوق المالية السعودية أي أداة أو أدوات مالية أخرى تتعلق بالأوراق المالية المذكورة في الفقرات أعلاه المدرجة والتي تتمثل في الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة (ريتس) وصناديق المؤشرات المتداولة ETF وحقوق الأولوية التي ستدرج في السوق المالية السعودية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي سوق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها)؛ صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس) المدارة من قبل مدير الصندوق أو أي مدير آخر، والمدرجة أو التي ستدرج في أي سوق مالي سعودي (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي أسواق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها).			
حقوق الأولوية المصدرة لزيادة رأسمال الشركات المدرجة أو المقرر إدراجها في أي السوق المالية السعودية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي أسواق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج تلك الأوراق أو تداولها)؛	0 %	50 %	لايوجد
الأسهم المطروحة للجمهور في إطار الطرح الأولي من قبل الشركات المقرر إدراجها في السوق المالية السعودية (بما فيها الأسواق الرئيسية، وأي أسواق موازية، وأي سوق أخرى قد تطلقها أو تنشئها الجهات المختصة في المستقبل والتي يتم فيها إدراج أوراق الملكية العامة أو تداولها)	0 %	50 %	لايوجد
صناديق أسواق النقد وصناديق المرابحات، وصناديق المتاجرة بالسلع المطروحة طرحا عاما و تكون متوافقة المعايير الشريعة في المملكة العربية السعودية، والمرخصة من قبل هيئة السوق المالية أو في صفقات المرابحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت	0 %	50 %	100% كحد أعلى

اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي تكون مصنفه تصنيف ائتماني لمرتبة استثمارية، ،			
سيولة نقدية	0 %	50 %	100% كحد أعلى

*في الحالات الاستثنائية

يحق لمدير الصندوق اتباع آلية استثنائية في توزيع أصول الصندوق في الحالات التالية:

1. في حال تجاوز العائد الإجمالي في أي وقت معدل الحاجز
2. في حال كانت نسبة تذبذب مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) لمدة أسبوع أعلى من نسبة التذبذب لـ 3 أشهر
3. في حال انخفضت أسعار النفط الخام بأكثر من 5٪ في يوم واحد
4. في حال انخفض مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة بأكثر من 5٪ في يوم واحد